مستقبل سوق النقود الالكترونية

د/: غالم عبد الله

أ/: فريد عمر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر- بسكرة (الجزائر)

ملخص:

تناول هذا الموضوع مستقبل سوق النقود الإلكترونية التي ظهرت نتيجة تطور الثورة التكنولوجية و انتشار ظاهرة التجارة الإلكترونية، هذه الأخيرة فرضت على مختلف المؤسسات البنكية و غير البنكية التعامل بالنقود الإلكترونية والتي كان لها محاسن و مخاطر على المتعاملين في سوق النقود الإلكترونية أخْذَها بعين الاعتبار، لكن ما هو مستقبل هذه الظاهرة؟

Résumé:

Ce sujet aborde l'avenir du marché de la monnaie électronique qui a émergé à la suite de l'évolution de la révolution technologique et la diffusion du commerce électronique, cette dernière imposées aux différents établissements bancaires et non bancaires de traiter avec de l'argent en ligne qui ont eu les avantages et les risques que les courtiers sur le marché de l'argent électroniques doivent prendre en compte, mais quel est l'avenir de ce phénomène?

الكلمات المفتاحية : النقود الالكترونية، البطاقات البنكية ،المخاطر ،المؤسسات البنكية، البطاقات الدولية.

تمهيد:

تعتبر سوق النقود الإلكترونية أحد نتائج المزج بين الوسائل الإلكترونية و الصناعة المصرفية، فقد ظهرت النقود الإلكترونية مع بداية الثورة الصناعية الثالثة و التي جعلت البشرية أمام ظواهر جديدة لم تكن موجودة من قبل، مبنية أساسا على المعلوماتية كالتجارة الإلكترونية و البنوك الإلكترونية و الشيكات الإلكترونية و النقود الإلكترونية التي نحن بصدد التطرق لها.

و تعد سوق النقود الإلكترونية واحدة من الموضوعات الأكثر إثارة للإهتمام في الدول المتقدمة، حيث يبلغ عدد البطاقات البلاستيكية الممثلة للنقود الإلكترونية و التي تستخدم في العالم اليوم خمس مليارات بطاقة و هو رقم يعبر عن مدى أهمية استخدام هذه البطاقة و ما تتميز به عن النقود التقليدية كالبساطة في الاستخدام و الأمان النسبي الذي توفره.

إن الاهتمام بدراسة سوق النقود الالكترونية لم يعد حكرا على الدول المتقدمة فقط بل أصبحت تكتسي أهمية تتعاظم في الدول النامية و هذا من واقع ما يفرضه العالم المعاصر من حتمية تطوير وسائل الدفع القائمة لمواجهة انتشار وسائل الدفع الأجنبية الحديثة و المتمثلة في بطاقات الائتمان الصادرة عن المؤسسات المالية الأجنبية و توفير وسائل الدفع التي تستلزمها تغطية المعاملات الأوتوماتيكية عن بعد (خاصة عبر شبكة الإنترنت).

و تأسيسا على ما تقدم و بالنظر لكون منتجات سوق النقد الإلكتروني تمثل حقيقة أحد منجزات الثورة الإلكترونية التي نعيشها و التي و إن تحقق معها جملة من المنافع إلا أنها لم تخلو من بعض المخاطر و المعوقات و التي ينبغي علاجها،و محاولة منا للإلمام بجوانب هذه التقنية عمدنا لوضع جملة من التساؤلات و التي نسعى من خلال الإجابة عليها توضيح أبعاد و حقيقة هذه التقنية و الغاية أو المكاسب المنتظرة من ورائها و ما هو مستقبلها، لذلك كانت تساؤلاتنا:

– ما المقصود بسوق النقود الإلكترونية؟ ما أهميتها؟ أي بنك يصدرها؟ من يتعامل بها؟ هل هي آمنة؟

- ما هي المخاطر المنتظرة من وراء التعامل في سوق النقود الإلكترونية؟ .

و لإعطاء صورة واضحة عن هذا السوق و مستقبل النقود الإلكترونية تم التطرق للنقاط التالية:

1. تعريف سوق النقود الإلكترونية.
2. أهمية سوق النقود الإلكترونية.
3. مخاطر سوق النقود الإلكترونية.
4. مستقبل سوق النقود الإلكترونية.

1. سوق النقود الإلكترونية

يقصد بسوق النقود الإلكترونية تلك السوق التي تتعامل في الوسائط النقدية التي تتخذ شكل إلكتروني و التي يطلق عليها اصطلاح :

- النقود الإلكترونية: monnaies électroniques
- النقد الجديد: nouvelles monnaies
- الأشكال الجديدة: nouvelles formes monétaires
- البطاقة النقدية: monnaie carte
- النقد البلاستيكي: plastique monnaie
- النقد الصغير: Micro monnaie

و تعد النقود الإلكترونية من أحدث الإنجازات التي توصلت إليها صناعة تحديث أنظمة تسوية المبادلات التجارية و التي كان الهدف منها تسهيل انتقال الوسائط النقدية من جهة، و تخفيض تكاليف الإصدار من جهة ثانية.

قبل الذهاب بعيدا في هذا الموضوع تجدر الإشارة لوجود فرق بين نظم الدفع الإلكترونية و النقود الإلكترونية، إذ أن النقود الإلكترونية تقتصر على المدفوعات منخفضة القيمة بينما مصطلح نظام الدفع الإلكتروني système de paiement électronique يخص تحويل الأموال كبيرة القيمة بين المصارف و التي تشكل جزء هاما من الأسواق الدولية للنقود و رؤوس الأموال.

1-1. التعريف بسوق النقود الإلكترونية: قبل التطرق للسوق علينا إدراك معنى النقود الإلكترونية و التي هي ببساطة عبارة عن وحدات رقمية إلكترونية يتم انتقالها بطريقة معينة من حساب شخص إلى حساب شخص ثان و يتم استخدام النقود الإلكترونية في الواقع بطريقتين[1]:

- **الطريقة الأولى** يتم فيها تخزين الوحدات الإلكترونية على القرص الصلب لحاسوب الشخص(وحدة التخزين disque dur) من خلال برنامج تسلمه إليه الشركة مصدرة هذه الوحدات بواسطة بنك العميل، و تعرف هذه النقود بالنقود الرقمية monnaies numériques .

و تفرض هذه الطريقة أن يبرم اتفاق بين العميل و البنك يحصل بمقتضاه العميل على برنامج يثبته على حاسوبه الشخصي ليربط مباشرة مع الحاسوب الرئيسي في البنك، إذ يمكن للعميل التعامل مع حسابه البنكي مباشرة، هذه الرابطة لا تتم إلا من خلال شبكة الإنترنت[2]. أما ما يقدمه هذا البرنامج للعميل فهو السماح للعميل بتحويل أمواله الموجودة في حسابه البنكي إلى وحدات إلكترونية قابلة للتداول إذ يستغلها لسداد أثمان السلع و الخدمات على شبكة الإنترنت، كل هذه العمليات يتم تسجيلها من قبل البرنامج ليتمكن العميل إن أراد الإطلاع عليها و فحصها، كما يتم في المقابل خصم قيمة هذه الوحدات من المخزون الموجود على الحاسوب الشخصي للعميل و هذا دائما عن طريق شبكة الإنترنت، لذا يطلق على هذه النقود اسم النقود الشبكية réseau monnaies.

- **الطريقة الثانية:** فتخزن النقود الإلكترونية في ذاكرة حاسوب صغير (شريحة) مثبتة على بطاقة ذكية ممغنطة (smart card)، تقوم هذه البطاقة الذكية بتسجيل البيانات

الشخصية لصاحب البطاقة و الأرصدة المالية التي يمتلكها، و بيانات مفصلة عن العمليات التي قام بها من أثمان السلع و الخدمات التي سددها و الرقم السري لصاحب هذه البطاقة[3].

لذلك أطلق على هذه البطاقة مصطلح "محفظة النقود الإلكترونية" و هذا راجع لكونها تخزن وحدات إلكترونية ذات قيم مالية محددة تصلح للمعاملات التجارية إذ تسدد بها أثمان السلع و الخدمات بانتقالها إلكترونيا مثلها مثل المحفظة المالية العادية التي تحوي النقود الحقيقية(ورقية كانت أو معدنية).

1-2. خصائص النقود الإلكترونية: كونها نقود إلكترونية مخزنة على شريحة صغيرة مثبتة على بطاقة ذكية، كيفية و زمن و مكان استعمالها سوف نذكرها كخصائص لها و هي :

- عمدت معظم المؤسسات التجارية و الخدماتية إلى اعتماد نوع خاص من البطاقات الذكية و التي تقبل بالتعامل معها ، لذلك على المستهلك استعمال نوع يتماشى و ما يقبله المحل مكان استعمال البطاقة كالمطاعم و الفنادق و المحال التجارية للألبسة أو المواد الغذائية، محل لتأجير السيارات...إلخ، و حتى في مجال الاتصالات التي توفر لزبائنها نوع خاص من البطاقات ذات قيم مالية مختلفة، مما يعني أن على المستهلك امتلاك عدة أنواع من البطاقات(أي يتعامل مع أكثر من بنك أو مصدر)، بالإضافة لكونه عليه التأكد لامتلاك المحل لآلة للتسديد بالبطاقات و إلا وجب عليه أن يدفع بالطريقة التقليدية[4].

- تصدر فقط للسداد: تستعمل هذه النقود الإلكترونية فقط لتغطية مصاريف السلع و الخدمات التي يستفيد منها صاحب البطاقة، كما تجدر الإشارة إلى أن هذه النقود الإلكترونية غير موجودة قبل عملية الدفع و إنما تصدر خصيصا لهذا الدفع[5].

- يتطلب استخدام هذه النقود ثلاثة أشخاص هم: المصدر، المستهلك أي صاحب النقود و التاجر.

- مؤقتة بعملية الدفع: و المعني أنه متى تم الدفع بهذه النقود ، يتم إرسالها للمصدر ليحولها من نقود إلكترونية إلى نقود حقيقية من ثمة يقوم المصدر بالإجراءات

المناسبة (أي تحويلها من حساب المستهلك إلى حساب التاجر)، إذ في صورتها الرقمية هذه النقود غير قابلة للتداول.

– عدم تجانسها: لا تتجانس النقود الإلكترونية فيما بينها، فهي تصدر بفئات مالية مختلفة كل فئة يعبر عنها برقم و يتم هذا التقسيم وفقا لرغبة المستهلك.

2. أقسام سوق النقود الإلكترونية[6]:

حسب مؤسسات الإصدار يقسم سوق النقود الإلكترونية إلى(مؤسسات بنكية، مؤسسات مالية، مؤسسات غير مالية)، لذلك يمكن تمييز ثلاثة أقسام أساسية داخل هذا السوق و يأتي في مقدمتها سوق البطاقات البنكية، سوق بطاقات المؤسسات المالية غير البنكية و في الأخير نجد سوق بطاقات المؤسسات غير المالية، و لتوضيح الرؤية أكثر سندرس كل سوق على حدى من خلال مكوناته:

2–1. سوق البطاقات البنكية: marché des cartes bancaires:

سوق يجري التعامل فيه بواسطة النقود الإلكترونية المصدرة من قبل المؤسسات البنكية والتي هي ضمن أربعة أنواع:

2–1–1. بطاقات السحب: carte de retrait: هذه البطاقة تناسب العملاء الراغبين بالتزود بمبالغ مالية أو السيولة من خلال الصراف الآلي

2–1–2. البطاقات الوطنية: cartes bancaires nationales : هذه البطاقات تسمح بأداء الوظائف التقليدية من سحب و دفع على مجمل الأجهزة المزودة بها البنوك الوطنية.

2–1–3. البطاقات الدولية: cartes bancaires internationales

: هذه البطاقات بدورها تنقسم إلى ثلاثة أنواع أساسية و هي: الفيزا كارد، الماستر كارد، اليورو كارد و التي أثبت الواقع كثرة استعمالها من قبل رجال الأعمال خلال تنقلاتهم الدائمة عبر العالم

2-1-4. بطاقة المكانة الدولية/ السلسلة الراقية: cartes internationals de prestige: بطاقات تسهل مجموعة من الخدمات تمتاز بقدرة سحب قيم مالية كبيرة تصل إلى ضعف ما تسمح به البطاقات التقليدية.

إن ما يميز هذه البطاقات هو سهولة سحب النقود في غير أوقات العمل الرسمية للبنوك، فضلا عن تقريب أماكن الصرف، و القبول الواسع للدفع في داخل البلد و خارجه، رغم هذه المميزات هناك مجموعة من السلبيات تعيق و تحد من انتشار هذه البطاقات:

- الإفراط في الاستهلاك: عامل حفز أصحابها على عدم التوقف عند حد في الإنفاق على عكس النقود الإلكترونية أو الشيكات.
- عدم مجانية البطاقات البنكية بعكس الشيكات أو بطاقات التجار.
- وجود احتمال سرقة أو ضياع هذه البطاقة أو تزويرها (أي قدرت غير أصحابها على استعمالها)، الأمر الذي يؤدي إلى التخلي عنها.

2-2. سوق بطاقات المؤسسات المالية غير البنكية: تأتي في مقدمة هذه البطاقات، بطاقات المؤسسات المهتمة بتسوية المعاملات الخاصة بالسفريات و رحلات الزبائن، و من أشهر هذه البطاقات نذكر: بطاقة مؤسسةDiners club، بطاقة مؤسسة American express المسماة Amex، إن هذه البطاقات الصادرة من هاتين المؤسستين هي عبارة عن بطاقات ائتمانية دولية cartes accréditives internationales تقدم جملة خدمات على المستوى العالمي إذ تعد وسيلة دفع واسعة الانتشار

2-3. سوق بطاقات المؤسسات غير المالية: تأخذ البطاقات المصدرة في هذه السوق أشكالا متنوعة نذكر منها:

- البطاقات غير المتعدية أو القاصرة للتجارة
- البطاقات المدفوعة مقدما أو السابقة الدفع:(cartes prépayes) أو المختزنة القيمة أو محفظة النقود الإلكترونية(porte monnaies électronique).

- بطاقات مهنية: Cartes a usage professional.
- بطاقة المشتري: carte acheteur.

2-3-1. البطاقات غير المتعدية: و هي عبارة عن بطاقات تندمج فيها وحدات استهلاك و ليس وحدات نقدية أي أنها تسمح بالحصول على خدمات معينة من محل أو أكثر- أي أنها مخزن لقوة شرائية محدودة لنوع معين من الاستهلاك مثل بطاقات تعبئة الهاتف التي تحمل قوة شرائية موجهة لاستهلاك وحدات تلفونية فقط، و تنقسم بطاقات التجار إلى نوعين أساسيين هما:

- بطاقات التجارة الكبرى: grandes cartes du commerce و تصدر عن كبار الموزعين غير المخصصين.
- بطاقات التجارة المستقلة cartes du commerce indépendant: و هي تشبه البطاقة السابقة إلا أن الفارق الوحيد يتمثل في قلة و محدودية الجهة المصدرة لهذا النوع من البطاقات، و عموما تتميز هذه البطاقات بالخصائص التالية:
  - الدفع الفوري: comptant paiement
  - الائتمان: crédit
  - سحب النقود: Retrait d'espèces.

2-3-2. البطاقات المدفوعة مقدما: عبارة عن بطاقة يخزن بها قوة شرائية محدودة تعبأ بالحاسوب و يجري دفع قيمتها مسبقا، فهي بطاقات دفع مسبق لكون مستعملها يدفع أولا من ثمة يستهلك و بالتالي هي تختلف عن البطاقات البنكية التقليدية التي يمكن أن نطلق عليها بطاقات دفع لاحق و التي يقوم صاحبها بالاستهلاك أولا و من ثمة يدفع، تستخدم هذه البطاقات للوفاء بالحاجات النقدية الزهيدة القيمة.

2-3-3. البطاقات المهنية: cartes professionnelles: تصدرها مؤسسات لصالح موظفيها كي تسمح لهم بتسوية نفقات الانتقال المهني و الاستقبال بدون

إلتزام بدفع مقدم (لنفقات الفنادق و المطاعم و إيجار السيارات... إلخ)، تسمح هذه البطاقة بتوجيه أفضل للنفقات المهنية المرتبطة بالأنشطة المهنية للمشروعات.

2-3-4. بطاقة المشتري: Cartes d'achat : حتى يتم التصدي للخدمات الإدارية للمشروعات تبسط إجراءات تسوية الموردين يتم استخدام هذه البطاقات إذ يحصل حامل هذه البطاقة على مشترياته لكن لا يدفع نقدا و لكن يصبح حساب مشروعه مدينا بالمبلغ المقابل لهذه المشتريات هذا النوع من البطاقات منتشر في الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا.

3. مخاطر سوق النقود الإلكترونية:

تعد المخاطر العدو الأول الذي يجعل عامة المتعاملين في هذه السوق يفقدون ثقتهم فيها، و قد تولد عن استخدام النقود الالكترونية مجموعة من المخاطر أدت إلى التباطؤ النسبي في معدل النمو الذي كان ينتظر، و لإعطاء صورة واضحة عن هذه المخاطر يكفي أن نعلم أن الإنتاج في ميدان تقنية المعلومات أصبح يتجه إلى زيادة إنتاج وسائل الحماية التقنية أكثر من إنتاج التقنية ذاتها، و الملاحظ أن لسوق النقود الإلكترونية تأثيران، الأول يحدث على مستوى الاقتصاد الجزئي و الثاني على مستوى الاقتصاد الكلي.

3-1. المخاطر التي تؤثر على الاقتصاد الجزئي: حسب تقدير أغلب الخبراء المهتمين بمجال النقود الإلكترونية فإن أهم المخاطر التي تؤثر على الاقتصاد الجزئي تمثلت في ظاهرة الغش في استخدام هذه البطاقات أو التزوير فيها. إذ يثير الغش في مجال البطاقات البنكية عدد من المشاكل، ليس فقط في شكل الغش و إنما كذلك في كفاءته، فالبطاقات على خلاف الشيكات تمنح فرص أكبر لإمكانية الغش، تتمثل أساسا في استخدام البطاقات المسروقة أو المفقودة و هنا نشير أنه قد يكون الضحية حائز البطاقة أو مصدرها.

3-1-1. إعادة استخدام البطاقات: فقد تتعرض بطاقات الدفع المسبق للهجوم إذا تكمن قراصنة النقود الإلكترونية من فك الشفرة و الاتصال بالشبكة بحيث يتمكنون من استخدامها و إعادة تعبئتها، و هذا يتم إما عن طريق سرقة البطاقة و معرفة أرقامها **بطريقة سليمة** (من فواتير البطاقات في سجلات المعاملات أو محطات البترين أو حتى بالاتصال

بأصحاب البطاقات أنفسهم على أنهم موظفون في البنك و المسؤولين عن دفع حد الائتمان لهم مثلا أو أنهم يشعرون بوجود خطورة لاستخدام بطاقاتهم و هم في حاجة لمعرفة بطاقات العملاء لإجراء تعديل نسبة حد الائتمان أو إقفال البطاقة...إلخ).

أو **بطريقة غير سليمة** (باختطاف أصحاب البطاقات حين يسحبون نقودهم خاصة ليلا و إكراههم على الإدلاء ببيانات بطاقاتهم بحيث يسهل بعد ذلك استخدامها في سحب مبالغ من آلة الصرف الآلي.

إضافة لما ذكر حول حالات الغش، فإنه قد يحدث تواطؤ بعض التجار في عملية الغش، فقد يتعسف التجار في الاستفادة من الضمان بالدفع الذي تقدمه البنوك لهم للمبالغ التي لا تتجاوز حد معين و ذلك بعدم إيقاف العمليات التي تنطوي على الغش في حدود هذا المبلغ إعتمادا على ضمان تسويتها بواسطة البنوك، و يتمثل هذا الخطر في تصنيع بطاقة مماثلة مزورة باستخدام تقنيات شبيهة لتلك المستخدمة في البطاقات الأصلية.

3-1-2. مخاطر قد تصدر عن مؤسسة الإصدار: من الممكن أن يصطدم مصدري النقود الإلكترونية خطر عدم الملاءة المالية بالقدر الذي يلزمون فيه بتحويل هذه النقود إلى نقود قانونية و هو الأمر الذي يظهر خطره بصفة خاصة مع حدوث حالات الغش و التزوير الذي لا يتم إكتشافه في وقت مبكر، أو سياسة التوظيف السيئ للأصول المقابلة للنقود الإلكترونية كاستثمارها كلها في أوراق مالية طويلة الأجل أو عالية المخاطر إذ يؤثر ذلك تأثيرا واضحا على الملاءة المالية لمصدري النقود الالكترونية.

3-1-3. المخاطر التي قد تصدر عن المؤسسة التجارية(انحراف التاجر): من الممكن أن يصدر الخطر عن التاجر نفسه فمثلا بعد الاستفادة من خدمات مطعم أو محل تجاري نقدم بطاقة الائتمان لصاحب المحل و ندخل الرقم السري لها و بعد ذلك يمكن للتاجر غير الأمين أن يضيف على الآلة مبالغ أخرى تضاعف المبلغ الواجب دفعه، و لتفادي ذلك يستوجب على التاجر تقديم وصل أو فاتورة تبين العملية التي قام بها و قيمة المبلغ الذي تم إدخاله.

3-1-4. المخاطر التي قد تتعرض لها مؤسسة الإصدار: تتعرض مؤسسة الإصدار لثلاثة أنواع أساسية من المخاطر (مالية، فنية و قانونية).

3-1-4-1. المخاطر المالية: تتمثل أهم المخاطر المالية في الهجمات الخارجية و الداخلية و المخاطر السوقية.

– **مخاطر الهجمات الخارجية:** تتعرض مؤسسات الإصدار لهجمات خارجية منظمة من قبل قراصنة النقود الإلكترونية و المعلومات، و يأتي على رأسها مخاطر الغش و التزييف و هنا نذكر حادثة شهيرة راح ضحيتها رئيس مجلس إدارة أحد البنوك السويسرية الشهيرة، فقد أراد أن يحقق الحماية للتعامل من خلال الانترنت فحشد بطاقات فنية هائلة متخصصة في تطوير برمجيات الحاسب الآلي و ربطها بشبكة الإنترنت و بمجرد أن أصبحت هذه التقنية جاهزة و صالحة للاستعمال أعلن عن مؤتمر صحفي لتوضيح تطبيق هذه التقنية الآمنة للشراء لكن أثناء إجراء تجربة الشراء باستخدام بطاقة رئيس مجلس الإدارة فوجئ المؤتمرون بظهور رسالة إلكترونية على الحاسب تظهر عدم إجراء أية معاملات على البطاقة المذكورة و اتضح السبب أن هناك مجموعة من القراصنة يطلقون على أنفسهم "أبناء الأسرار السوداء" أنهم تمكنوا من اختراق الخط الأمني.

– **مخاطر الهجمات الداخلية:** قد تنجم المخاطر المالية عن غش و تلاعب العاملين بمؤسسات الإصدار(خاصة موظفي البنوك)، فقد يحصلون على المعلومات الخاصة بالتوثيق بهدف إختراق حسابات العملاء أو سرقة بطاقات مختزنة القيمة، حيث لوحظ أن أغلب الانتهاكات تتم عن طريق شبكة الإنترنت.

– **مخاطر السوق** :إن مؤسسة الإصدار تقوم بتوظيف أموال حائزي البطاقات المودعة لديها لكي تدر عليها ربحا، فإذا كانت سياسة التوظيف المذكورة غير موفقة فقد تخسر هذه الأموال ، الأمر الذي يدفعها إلى إعلان الإفلاس.

3-1-4-2. المخاطر الفنية: قد تتعرض مؤسسة الإصدار لمخاطر فنية تؤثر على سمعتها، كاختيارها لنظام نقدي مختلف و متخلف لا يواكب التطورات المتلاحقة في تقنيات المعلومات أو عندما يكون النظام غير جيد التصميم .

3-1-4-3. المخاطر القانونية[7]: قد تتعرض مؤسسة الإصدار لمخاطر قانونية ترجع إلى طبيعة نظام النقود الإلكترونية كاتهامها بعدم التقيد بما تفرضه التشريعات من إلتزامات تتعلق بحماية المتعاملين، أو توفر السرية المصرفية، أو محاربة غسيل الأموال أو التهرب الضريبي و بالتالي من الممكن أن تتعرض لملاحقات قضائية في بعض البلدان التي تلحق بها خسائر مادية فادحة.

3-2. المخاطر التي تؤثر على الاقتصاد الكلي :تحدث النقود الإلكترونية آثارا عديدة على مستوى الاقتصاد الكلي و التي يمكن أن نحصرها في الأوجه التالية، مستوى العمالة، مستوى استقرار النظام النقدي، حركة رؤوس الأموال، الإيرادات الضريبية، أنشطة غسيل الأموال. و عليه يمكن التعرض لكل من هذه المخاطر بشيء من التفصيل:

3-2-1. أثر النقود الإلكترونية على أنشطة غسيل الأموال[8]: تعد ظاهرة غسيل الأموال من أخطر الجرائم المالية المنظمة التي ترتكب عبر الأسواق الدولية حيث قدر حجم الأموال التي يتم تبييضها سنويا في العالم ما بين 800 مليار دولار إلى 1.5تريليون دولار و عليه فإن هذه الأخيرة تحدث أثرا سلبيا من الناحية الاقتصادية و كذا من الناحية الاجتماعية.

فمن الناحية الاقتصادية تساهم عمليات غسيل الأموال في استنزاف العملات القوية و تدهور عملة الدولة التي تحول فيها الأموال، نتيجة تزايد الطلب على مختلف العملات الأجنبية، كما تؤثر على مبدأ الثقة في الجهاز المصرفي، كما ساعدت أيضا عملية غسيل الأموال على إفساد المناخ الاستثماري و هذا من خلال مساهمتها في انهيار القيم الاقتصادية كقيمة العمل و الكسب المشروع.

أما من الناحية الاجتماعية فينشأ عن تهريب الأموال للخارج نقل جزء من الدخل النقدي القومي إلى الدول الأخرى و بالتالي يحدث تسرب جزء من رؤوس الأموال التي كان من الممكن أن تساهم في توفير فرص العمل و هذا من خلال الإنفاق على الاستثمارات اللازمة، فبعدم الانتباه لمثل هذه العمليات سوف ترتفع نسبة البطالة في المجتمع و التي سوف تجلب معها آثار أخرى.

3-2-2. خطر التأثير على الوعاء الضريبي: إن استخدام النقود الإلكترونية يحدث آثار سلبية على حجم الإيرادات الضريبية فباستخدام النقود الإلكترونية يصبح من الصعب على السلطات الضريبية الإحاطة بكل العمليات التجارية و بالتالي يمكن أن يصبح استخدام هذه النقود عاملا مشجعا لممارسة أنشطة التهرب الضريبي لجزء من التجارة الإلكترونية التي لا تتخذ شكل مادي ملموس كالاستشارات الطبية و الهندسية و القانونية و مختلف البرامج و كذا الكتب و المقالات التي تُحَمَّلْ مباشرة بواسطة النقل الإلكتروني.

3-2-3. خطر التأثير على حركة رؤوس الأموال: إن استخدام النقود الإلكترونية في التعاملات المصرفية سوف يؤدي إلى زيادة انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود و بالتالي إلغاء للحدود الوطنية، كما أن سهولة تحويل النقود الإلكترونية إلى مختلف العملات دون رقابة قد يؤدي إلى خلق سوق صرف إلكترونية تنافس بشدة سوق الصرف التقليدية، حيث تسهل للأفراد عملية التخلص من العملة الوطنية في حالة تدهور قيمتها من جهة و فقدان الاقتصاد الوطني المزيد من الموارد الأجنبية لتمويل التنمية من جهة ثانية.

3-2-4. خطر التأثير على أهداف السياسة النقدية[9] : تقدم البنوك و الشركات بطاقات إلكترونية متنوعة لزبائنها، غير أن هذه البطاقات لها تأثير واضح على السياسة النقدية و يتضح ذلك من خلال أثر الإحلال النقدي و أثر الخلق النقدي.

3-2-4-1. أثر الإحلال النقدي[10]: ينتج هذا الأثر إذا ما حلت النقود الإلكترونية محل النقود السائلة بشقيها المعدني و الورقي، و تتأثر سرعة دورانها في ظل استخدام النقود الإلكترونية هذه الأخيرة سوف تقلص من دور و أهمية البنوك المركزية و في قدرتها في التحكم في أسواق النقد

3-2-4-2. أثر الخلق النقدي[11]: لا يمكن أن يحدث خلق للنقود في حالة استخدام النقود الإلكترونية حيث أن وجودها مقتصر على التبادل فقط و بالتالي تصبح مثلها مثل باقي الشيكات.

3-2-5. خطر التأثير على استقرار النظام النقدي: تحدث النقود الإلكترونية آثار عديدة على نظام المدفوعات من جهة و على أهداف السياسة النقدية من جهة ثانية. فعن

التأثير على استقرار نظام المدفوعات و الأسواق المالية يلاحظ أن للنقود الإلكترونية انعكاس مباشر على السير الحسن لنظام المدفوعات و على استقرار الأسواق المالية، إذ أن عدم خضوع النقود الإلكترونية لرقابة و إشراف جيدين من قبل السلطات النقدية فقد يتأثر في المدى الطويل استقرار الأسواق المالية و نظام المدفوعات بعوامل متعددة نذكر منها:

- الإدارة السيئة لمصدري النقود الإلكترونية لتدفقات هذه النقود أو لأنشطة هذه التدفقات.
- إدخال نقود إلكترونية مزيفة أو استخدام النقود الإلكترونية المفقودة أو المسروقة.
- عدم الاستخدام الجيد و السليم للنقود الإلكترونية كتلك الناتجة عن أخطاء البرمجيات

3-2-6. خطر التأثير على مستوى العمالة: للنقود الإلكترونية انعكاسات سلبية على مستوى العمالة في الأجل الطويل أما على مستوى الأجل القصير فهذا غير مؤكد لأننا ندرك جيدا أن استخدام التكنولوجيا يعتبر عامل من عوامل إلغاء وظائف عديدة في بعض المجالات، كالعمالة المتصلة بصنع الشيكات التقليدية أو العمالة المتصلة بسوق الصرف التقليدية نتيجة وفاء العملاء الذين يحملون نقود إلكترونية لحاجاتهم من سوق الصرف الإلكترونية بسهولة ملموسة، أو العمالة بالبنوك التقليدية أو العمالة العاملة في خدمة الأسواق التقليدية وهذا راجع إلى انصراف العديد من الزبائن إلى سوق النقود الإلكترونية و ممارسة التجارة الإلكترونية، كما يلاحظ أيضا انخفاض في مستوى العمالة العاملة على مستوى الأجهزة الإدارية نتيجة دخول مفهوم الحكومة الإلكترونية و ما تقدمه من إمكانية التعامل مع الجهات الحكومية، و كذا سهولة و سرعة استخراج مختلف المستندات بطرق إلكترونية كشهادات الميلاد، البطاقات لشخصية و جوازات السفر.

و لتدارك هذا التأثير يجب الاهتمام بمستوى تأهيل العمالة و هذا من خلال:

- بذل مجهودات لتأهيل العمالة اللازمة لإشباع حاجات التخصصات الجديدة من العمالة الماهرة.

– إدارة المشروعات بكفاءة و استخدام مكاسب إنتاجية رأس المال في خلق مناصب شغل جديدة.

4. مستقبل سوق النقود الإلكترونية

حقيقة لا يزال سوق النقود الإلكترونية يحيطه قدر من الغموض خاصة على مستوى أسواق الدول النامية، فعل الرغم من التطورات التقنية المستخدمة لصناعتها و كذا دخولها للعديد من أسواق دول أوروبا و أمريكا الشمالية و شرق آسيا إلا أن الخبراء المهتمين بسوق النقود الإلكترونية يرون بأن هذه الوسيلة ما زالت تحتاج إلى العديد من التعديلات الفنية و الاقتصادية.

فمن الناحية الفنية: يجب على مصدري البطاقات الإلكترونية تبني التقنيات المبتكرة التي عادة ما تكون عاملا من عوامل تقليل المخاطر و هذا من خلال القيام بما يلي[12]:

- إدخال الترقيم الرباعي للبطاقة الذي لا يعلمه سوى صاحب هذه البطاقة؛
- تحديد سقف السحب المسموح به؛
- التوقيع الإلكتروني؛
- استخدام تقنيات التشفير.

ومن الناحية الاقتصادية سعى أطراف التعامل إلى إحلال النقود الإلكترونية محل وسائل الدفع الأخرى، فالبنوك تسعى إلى الإحلال التدريجي للبطاقات الإلكترونية محل الشيكات التي تسبب لها بعض الأضرار المادية خاصة في سوق الشيكات المجانية.

الخلاصة:

مجمل القول أن النقود الإلكترونية لم تحل بعد محل النقود السائلة رغم مرور عدة عقود على ظهورها، حيث أن السيطرة مازالت للنقود السائلة(أو التقليدية). و عليه و من أجل تفعيل سوق النقود الإلكترونية من جديد فإننا نرى أنه من الأجدر الرجوع إلى ما جاء به تقرير البنك المركزي الأوروبي و المتمثل في النقاط التالية:

– الإشراف الجيد على سوق إصدار النقود الإلكترونية و هذا من خلال القيام بالرقابة الكمية على إصدار هذه النقود، عن طريق إخضاعها لنظام الاحتياطات الإجبارية و الالتزام بتحويلها إلى نقود قانونية في أي وقت.

– مراقبة عمليات تسوية الائتمان الذي تقوم به مؤسسات إصدار النقود الإلكترونية من حساب المستفيدين من هذه النقود.

– نشر المعلومات الضرورية عن كيفية استخدام هذه النقود.

– زيادة درجة الأمان في أنظمة النقود الإلكترونية و هذا من خلال إتخاذ كل إجراءات الحماية سواء على المستوى التقني أو المستوى القانوني.

الإحالات والمراجع:

[1] عبد الهادي النجار، بطاقات الإئتمان و العمليات المصرفية الإلكترونية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية و الاقتصادية، جامعة بيروت 2002، ص 24.

[2] محمد شريف غنام، محفظة النقود الإلكترونية رؤية مستقبلية، الدار الجامعية الجديدة، القاهرة، 2007، ص9.

[3] منير محمد الجنبيهي، ممدوح محمد الجنبيهي، النقود الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005، ص ص 10-13

[4] Olivier Hueber**, NTIC et Monnaies privées**, *http://* sceco.univ-poitiers.fr/franc euro/articles/**OHueber**.**PDF. consulté le: 15/01/2009.**

[5] أحمد بوراس، العمليات المصرفية الإلكترونية، مجلة العلوم الإنسانية بسكرة، عدد 11،ماي 2007، ص 203

[6] صفوت عبد السلام، أثر استخدام النقود الإلكترونية على دور المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص 12-16.

[7] سحنون محمود، النقود الإلكترونية و أثرها على المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية، مجلة العلوم الإنسانية، بسكرة العدد 09 ، مارس 2006، ص ص، 32،33.

[8] Broyer Philippe, **le blanchiment d'argents : nouveaux enjeux internationaux** , prob, eco, N°2766,19juin 2002, p 28.

[9] Jean-Stéphane MESONNIER, **Monnaie électronique et politique monétaire**, BULLETIN DE LA BANQUE DE FRANCE – N° 91 – JUILLET 2001,p

51,http://www.banque-france.fr/banque_de_france/fr/telechar/bulletin/etud91_1.pdf, **consulté le: 15/01/2009.**

[10] .SABATIER GUY, **le porte monnaie électronique et le porte monnaie virtuel**, PUF, paris, 1997, pp, 34-35.

[11] SALZMAN CLOUD**, la monnaie électronique**, décembre 1996, repris ou prob eco N02524, 1997, p 21.

[12] Nicolas A. Cuche**,La monnaie réalité et fiction**, **La Vie économique** Revue de politique économique 4-2001, p 53, http://cuche.net/download/pdf/emoneyfrench.pdf, ***consulté le: 15/01/2009.***